

Distr.: General
13 April 2021
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية
المعني بمنع الفساد

فيينا، 16-18 حزيران/يونيه 2021

البند 2 (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ قرارات المؤتمر ذات الصلة: الممارسات الجيدة
والمبادرات في مجال منع الفساد

دور البرلمانات الوطنية وسائر الهيئات التشريعية في تعزيز تنفيذ الاتفاقية

ورقة معلومات أساسية من إعداد الأمانة

أولاً - مقدمة

1- طلب مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إلى الأمانة، في قراره 1/6، أن تنظّم جداول الأعمال المؤقتة للهيئات الفرعية التي أنشأها المؤتمر بحيث تتجنب تكرار المناقشات، مع مراعاة الولايات المسندة إلى تلك الهيئات. وطلب المؤتمر، في قراره 14/8 المعنون "تعزيز الممارسات الجيدة المتعلقة بدور البرلمانات الوطنية وسائر الهيئات التشريعية في منع ومكافحة الفساد بجميع أشكاله"، أن يدرج دور البرلمانات وسائر الهيئات التشريعية في تعزيز تنفيذ الاتفاقية كبنود من جدول أعمال الاجتماع الثاني عشر للفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد لمواصلة النظر فيه.

2- وكان الفريق العامل قد أوصى، في اجتماعه الثاني المعقود في فيينا من 22 إلى 24 آب/أغسطس 2011، بأن تُدعى الدول الأطراف، قبل كل اجتماع من اجتماعاته، إلى تقديم معلومات عن تجاربها في مجال تنفيذ الأحكام قيد النظر، ويفضّل أن يجري ذلك باستخدام قائمة التقييم الذاتي المرجعية وبما يشمل، عند الإمكان، ما حققته من تجارب ناجحة وما واجهته من تحديات وما تحتاج إليه من مساعدة تقنية وما استخلصته من دروس في التنفيذ. وطلب الفريق العامل إلى الأمانة أن تعدّ ورقات معلومات أساسية تتضمن تلخيصاً لتلك المعلومات، وقرر أن تُعقد أثناء اجتماعاته حلقات نقاش تضم خبراء من البلدان التي قدمت ردوداً كتابية بشأن ما سيُنظر فيه من مواضيع ذات أولوية.

3- ووفقاً لما ورد أعلاه، أُعد هذا التقرير استناداً إلى المعلومات التي قدمتها الحكومات رداً على المذكرة الشفوية الصادرة من الأمانة بتاريخ 10 كانون الأول/ديسمبر 2020 والمذكرة الشفوية التذكيرية المؤرخة

* CAC/COSP/WG.4/2021/1.



الرجاء إعادة استعمال الورق

260421 260421 V.21-02389 (A)



27 كانون الثاني/يناير 2021. وحتى 19 آذار/مارس 2021، كانت قد وردت ردود من 39 دولة طرفاً، هي: الاتحاد الروسي، أذربيجان، الأردن، إكوادور، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أيرلندا، إيطاليا، البرازيل، بنن، البوسنة الهرسك، بوليفيا (دولة-المتعددة القوميات)، تايلند، تركيا، تشيكي، الجزائر، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، رومانيا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، شيلي، الصين، عمان، فنزويلا (جمهورية-البوليفارية)، كوبا، الكويت، كينيا، لاوس، لكسمبرغ، المغرب، مقدونيا الشمالية، المكسيك، المملكة العربية السعودية، موريشيوس، النمسا، النيجر، الولايات المتحدة الأمريكية.

4- وقد أُتيحت النصوص الكاملة للردود المقدمة، بموافقة الدول الأطراف المعنية، على الموقع الشبكي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة،⁽¹⁾ وأدرجت في الموقع الشبكي المواضيع الذي أنشأته الأمانة.

5- والغرض من هذا التقرير هو توفير موجز للمعلومات المقدمة من الدول الأطراف في الاتفاقية والدول الموقعة عليها.

ثانياً - تحليل الردود الواردة من الدول الأطراف والدول الموقعة

ألف - الخلفية المواضيعية

6- في السنوات الأخيرة، اجتذب دور البرلمانات الوطنية وسائر الهيئات التشريعية في تنفيذ الاتفاقية اهتماماً متزايداً، مع التركيز على اختصاص البرلمانات المتمثل في صياغة التشريعات واعتمادها والإشراف على السلطات التنفيذية من أجل تعزيز الشفافية والمساءلة.

7- وتقتضي الاتفاقية من الدول الأطراف أن تعتمد طائفة واسعة من التدابير التشريعية وغيرها من التدابير.

8- وبالإضافة إلى ذلك، تقتضي المادة 65 من الاتفاقية أن تتخذ الدول الأطراف، وفقاً للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي، ما يلزم من تدابير، بما فيها التدابير التشريعية والإدارية، لضمان تنفيذ التزاماتها بمقتضى الاتفاقية. ويجوز للدول الأطراف أن تعتمد تدابير أكثر صرامة أو شدة من التدابير المنصوص عليها في الاتفاقية من أجل منع الفساد ومكافحته.

9- وبموجب الفقرة 3 من المادة 5 من الاتفاقية، يجب أن تسعى الدول الأطراف إلى إجراء تقييم دوري للسلوك القانوني والتدابير الإدارية ذات الصلة، بغية تقرير مدى كفايتها لمنع الفساد ومكافحته. ومن ثم، لا تشدد الاتفاقية على ضرورة اتخاذ تدابير تشريعية لمنع الفساد ومكافحته فحسب، بل تشدد أيضاً على أهمية إجراء تقييم دوري لتلك التدابير.

10- وتؤدي البرلمانات الوطنية وسائر الهيئات التشريعية دوراً هاماً في معالجة التوصيات المنبثقة عن آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بغية تحسين الأطر القانونية القائمة على إثر الاستعراضات.

11- وأعرب مؤتمر الدول الأطراف، في قراره 14/8، عن تقديره "للدور الحاسم الذي تضطلع به البرلمانات وسائر الهيئات التشريعية في دعم تنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك من خلال سن تشريعات مناسبة بشأن جملة أمور، منها تدابير المنع، والتجريم وإنفاذ القوانين، والتعاون الدولي، واسترداد الموجودات، والمساعدة التقنية، وتبادل المعلومات بين الدول، وكذلك ضمان المراجعة أو الرقابة الفعالة، عند الاقتضاء، بغرض منع ومكافحة الفساد على جميع المستويات".

(1) انظر www.unodc.org/unodc/en/corruption/WG-Prevention/session12.html.

باء - التدابير التشريعية وغيرها من التدابير التي تتخذها البرلمانات الوطنية وسائر الهيئات التشريعية

- 12- وفقاً لما أقره مؤتمر الدول الأطراف وحسبما ورد في العديد من الردود التي تلقتها الأمانة، تؤدي البرلمانات وسائر الهيئات التشريعية إحدى وظائفها الرئيسية وتضطلع بدور رئيسي في تنفيذ الاتفاقية من خلال سن تشريعات مناسبة لمنع الفساد ومكافحته على جميع المستويات.
- 13- وقد أشارت دول أطراف مبلغة إلى اعتماد صكوك قانونية تهدف إلى تعزيز أجهزة مكافحة الفساد، وتجريم أفعال الفساد، وتيسير استرداد الموجودات، باعتبار ذلك من العناصر الأساسية في جهودها الرامية إلى تحقيق التنفيذ الكامل للاتفاقية.
- 14- وأفادت عدة دول أطراف، من بينها ألمانيا وإندونيسيا وبوليفيا (دولة-متعددة القوميات) وتايلند والصين وكوبا والكويت ومقدونيا الشمالية والولايات المتحدة، بأنها اعتمدت تشريعات تتماشى مع التوصيات الواردة خلال الدورتين الأولى والثانية لآلية استعراض التنفيذ. وبالمثل، أبلغت ألمانيا وتايلند ورومانيا وموريشيوس أيضاً عن اعتماد تدابير تشريعية بناء على التوصيات المنبثقة عن الاستعراضات المجرة في إطار صكوك أو تحت رعاية منظمات دولية أخرى.

1- تجريم أفعال الفساد

- 15- يتجسد المبدأ العام للقانون الجنائي "لا جريمة إلا بنص" في الفصل الثالث من الاتفاقية، الذي ينص على أن تعتمد كل دولة طرف، أو تنتظر في اعتماد، ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتجريم أشكال السلوك المدرجة في المواد من 15 إلى 25. وشددت أكثر من اثنتي عشرة دولة من الدول الأطراف المبلغة على الجهود التي تبذلها البرلمانات الوطنية وسائر الهيئات التشريعية لتجريم أفعال الفساد المدرجة في الاتفاقية.
- 16- وأفادت كوبا بأنه بموجب دستورها الجديد، الذي دخل حيز النفاذ منذ 10 نيسان/أبريل 2019، استُهل تنقيح شامل للنظام القانوني بغية تعزيز قدرة الإطار القانوني القائم على منع الفساد ومكافحته، وكذلك تحقيق قدر أكبر من المواءمة بين القوانين المحلية والدولية. وتشمل التعديلات المتوقعة إدخال تغييرات على القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية والقوانين المنظمة لعمل السلطة القضائية والمدعي العام والمراقب المالي العام.
- 17- وأشارت تشيكيا إلى أن قانونها الجنائي تعزز بصورة أكبر بحيث ينص على تجريم أفعال الفساد، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، قبول الرشاوى وعرضها والمتاجرة بالنفوذ.
- 18- وأفادت الكويت بأن مجلس الأمة الكويتي أصدر مؤخراً تشريعات تعدل أحكاماً محددة من القانون الجنائي بهدف تجريم الرشوة في القطاع الخاص ورشو الموظفين العموميين الأجانب وقرير مسؤولية الشخصيات الاعتبارية.
- 19- وأشارت موريشيوس إلى أن قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لسنة 2020، المعدل لقانون منع الفساد لسنة 2002، استحدث عدة تغييرات معيارية، بما فيها توسيع نطاق مفهوم "الأعمال والمهن غير المالية"، وإرساء مسؤولية الشخصيات الاعتبارية عن الأفعال المجرمة.
- 20- وأفادت مقدونيا الشمالية باعتماد تشريعات لتجريم الفساد وجرائم غسل الأموال.
- 21- وأفادت عمان بأن مجلس الشورى، وهو الغرفة الأولى من مجلس عمان، يمارس سلطته التشريعية بموجب المادتين 52 و53 من قانون مجلس عمان. وقد اعتمد قانون مكافحة غسل الأموال (المرسوم الملكي رقم 30/2016) بغية تحقيق المزيد من الامتثال للاتفاقية.

- 22- وأبلغت رومانيا عن تدابير تشريعية أقرها مجلس النواب لديها بغية تعزيز مكافحة الفساد وغسل الأموال. وتشمل هذه التدابير إدخال تعديلات على قانون منع أعمال الفساد واكتشافها والمعاقبة عليها، وقانون منع ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- 23- وأفادت تايلند باعتماد تدابير تشريعية تهدف إلى تجريم غسل الأموال، بغية تنفيذ الاتفاقية بمزيد من الفعالية. وتعديل هذه التدابير القانون الأساسي لمكافحة الفساد لسنة 1999 (رقم 3) والقانون الأساسي لمكافحة الفساد لسنة 2018.

2- تيسير استرداد الموجودات

- 24- يقتضي الفصل الخامس من الاتفاقية أن تعتمد الدول الأطراف تدابير محددة تهدف إلى منع وكشف عمليات تحويل العائدات الإجرامية والاسترداد المباشر للممتلكات المتأتية من ارتكاب جريمة متعلقة بالفساد. وتضطلع البرلمانات وسائر الهيئات التشريعية بدور هام في إنشاء الأطر القانونية اللازمة لتنفيذ تلك الأحكام. وقامت عدة دول أطراف معلومات عن الجهود التشريعية وغيرها من الجهود المبذولة مؤخرا بهدف تيسير جهود استرداد الموجودات، تماشيا مع الاتفاقية.
- 25- وأبلغت دولة بوليفيا المتعددة القوميات عن تعديل قانون مكافحة الفساد والإثراء غير المشروع والتحقيق في الثروات، الذي سُنَّ في عام 2017، بغية إنشاء نظام متكامل للمعلومات المتعلقة بمكافحة الفساد واسترداد ممتلكات الدولة.
- 26- وأشارت تشيكيا إلى أن قانون الإجراءات الجنائية ينظم تيسير عمليات استرداد الموجودات. وعملا بالقانون الجنائي، تجوز مصادرة عائدات الجريمة وأدواتها بمقتضى حكم إدانة بارتكاب أي فعل مجرم، وتطبيق على الموجودات من أي نوع، بما في ذلك الموجودات التي تحتفظ بها أطراف ثالثة وتلك التي تحتفظ بها كيانات اعتبارية أو يُحتفظ بها باسم كيانات اعتبارية.
- 27- وأفادت إندونيسيا بأن مجلس النواب أدرج مشروع قانون بشأن مصادرة الموجودات في برنامجه التشريعي الوطني للفترة 2020-2024، وأنه شجع أيضاً الحكومة على إدراج تدابير لاسترداد الموجودات في جميع المعاهدات الثنائية للمساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية. فعلى سبيل المثال، تتضمن معاهدة تبادل المساعدة القانونية في المسائل الجنائية المبرمة بين إندونيسيا وسويسرا أحكاماً لتيسير استرداد الموجودات.
- 28- وأشارت مقدونيا الشمالية إلى أن قانونا صدر في الآونة الأخيرة قد أنشأ إجراء لاسترداد الموجودات.
- 29- وأفادت الولايات المتحدة بأن قانون مكافآت استرداد الأموال الناشئة عن الحكم الفاسد أنشأ برنامجاً تجريبياً للمكافآت يمثل جزءاً من قانون الإذن بمخصصات الدفاع الوطني للسنة المالية 2021. وقد صُمم برنامج المكافآت بهدف دعم جهود الحكومة الرامية إلى التحري عن الموجودات المسروقة نتيجة لفساد الموظفين العموميين الأجانب أو تقييدها أو ضبطها أو مصادرتها أو إعادتها إلى بلدانها الأصلية.

3- تدابير تشريعية أخرى تدعم تنفيذ الاتفاقية

- 30- بالإضافة إلى تجريم أفعال الفساد وتعزيز جهود استرداد الموجودات، أشارت دول أطراف إلى أن هناك تدابير أخرى اعتمدها البرلمانات وهيئات تشريعية أخرى أو اقترحتها بغية الإسهام في التنفيذ الكامل للاتفاقية. وتهدف هذه التدابير إلى تعزيز نظم تعيين الموظفين العموميين غير المنتخبين، تماشيا مع المادة 7؛ وإرساء وتعزيز سُبل حصول الموظفين العموميين والمجتمع المدني على المعلومات ووصولهم إلى قنوات الإبلاغ، تماشيا مع المادتين 8 و10؛ ومنع الفساد في القطاع الخاص وتجريم المتاجرة بالنفوذ، تماشيا مع المادتين 12 و18.

- 31- فقد أبلغت دولة بوليفيا المتعددة القوميات عن صياغة مشروع قانون يقرر المسؤولية الإدارية للموظفين العموميين المتهمين بجرائم فساد.
- 32- وسلطت الصين الضوء على قانون موظفي الخدمة المدنية المعمول به لديها، الذي يحكم نظام التعيين في الخدمة المدنية، وينشئ مبادئ أساسية مثل الانفتاح والمساواة والمنافسة والجدارة، كما يستحدث تدابير تهدف إلى منع تضارب المصالح ومعالجته. واستنادا إلى هذا القانون، استُحدث نظام من اللوائح والسياسات بهدف تنظيم جوانب من نظام التعيين في الخدمة المدنية مثل إجراء الامتحانات الكتابية، وإدارة المقابلات الشخصية، ومعايير الفحص الطبي، وعمليات التفتيش، وفترات الاختبار، والتدابير التأديبية.
- 33- وأبلغت كوبا عن قانون سيصدر قريبا بشأن الشفافية والحصول على المعلومات، يُنتظر منه أن يزيد الشفافية ومشاركة المجتمع المدني. وبموجب الدستور، تُعتبر مشاركة المجتمع المدني من خلال حق الالتماس حقا أساسيا. وتلتزم كل هيئة من هيئات الإدارة المركزية للدولة وسائر الكيانات العامة بإنشاء قنوات وآليات لشكاوى الجمهور، وتقديم الردود في غضون فترة زمنية معقولة.
- 34- وأكدت إندونيسيا أن مجلس النواب قد عدّل مؤخرا قانون حماية الشهود والضحايا بغية تعزيز حماية المبلغين من أي شكل من أشكال الانتقام. وأدرج مجلس النواب في برنامجه التشريعي الوطني للفترة 2020-2024 مشروع قانون يُدخل تعديلات على قانون القضاء على أعمال الفساد.
- 35- وأشارت الكويت إلى أن مجلس الأمة أصدر مؤخرا تشريعات تنظم المناقصات العامة والحق في الحصول على المعلومات، وتحظر تضارب المصالح، وتستحدث تدابير تشريعية أخرى لتعزيز الجهود الرامية إلى منع الفساد ومكافحته.
- 36- وأشارت لاتفيا إلى أن برلمانها أنشأ لجنة دائمة للدفاع والشؤون الداخلية ومنع الفساد، وهي مسؤولة عن استعراض القوانين وصياغتها وتقديم مقترحات لتحسينها، بما في ذلك قانون مكتب الوقاية من الفساد ومكافحته. واللجنة مسؤولة أيضا عن صياغة القانون الجديد بشأن ممارسة الضغط.
- 37- وأشارت موريشيوس إلى أن التعديلات التي أُدخلت على قانون تيسير الأعمال التجارية حسّنت الشفافية في الإجراءات التي تنظم التراخيص والتصاريح التي تمنحها السلطات العامة.
- 38- وأقادت مقدونيا الشمالية باعتماد قانون حماية المبلغين عن المخالفات لسنة 2015 وقانون حرية الحصول على المعلومات العمومية لسنة 2019، تماشيا مع التوصيات الواردة خلال آلية استعراض التنفيذ. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت تشريعات جديدة بغية استحداث تدابير وقائية أكثر فعالية وإنشاء مؤسسات مختصة. ويتوخى قانون منع الفساد وتضارب المصالح لسنة 2019 استخدام التكنولوجيا في نظام إقرارات الذمة المالية، ووضع معايير أكثر صرامة لاختيار رئيس اللجنة الحكومية لمنع الفساد وأعضائها.
- 39- وسلطت تايلند الضوء على التعديلات التي أُدخلت على القانون الأساسي لمكافحة الفساد لسنة 1999 (رقم 3) والقانون الأساسي لمكافحة الفساد لسنة 2018. وتتص تلك التعديلات على تجريم غسل الأموال، وتقر صراحة باحتمال إساءة استخدام الموجودات المشفرة وغيرها من أشكال التكنولوجيا لتيسير غسل عائدات الفساد.
- 40- وأقادت الولايات المتحدة بأن الكونغرس تجاوز مؤخرا نقضا رئاسيا بهدف تمرير قانون الإنن بمخصصات الدفاع الوطني للسنة المالية 2021. ويشمل القانون الأخير قانون شفافية الشركات، الذي يُلزم كيانات القطاع الخاص ذات الصلة بأن تكشف معلومات عن مالكيها المستفيدين لسلطات إنفاذ القانون والمؤسسات المالية. وعزز قانون سنة 2020 بشأن المساعدة والإغاثة والأمن الاقتصادي لمواجهة فيروس كورونا (قانون كيرز) ولجنة المساءلة عن تدابير التصدي للجائحة الشفافية والرقابة فيما يتصل بتدابير التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وبالإضافة إلى ذلك، وسّع قانون منع تزيح العارفين بدواخل عمل الكونغرس لسنة 2012 نطاق تطبيق القوانين واللوائح المتعلقة

بتداولات المطلعين، بحيث يشمل أعضاء الكونغرس وموظفيه وأي مسؤولين اتحاديين. وجميع المسؤولين الاتحاديين ملزمون بواجب الثقة والسرية فيما يتعلق بما قد يتلقونه من معلومات مادية غير متاحة للعامة في سياق أداء واجباتهم الرسمية. كما أنهم ملزمون بواجب الامتناع عن استخدام هذه المعلومات لتحقيق أرباح خاصة.

جيم- المراجعة والرقابة البرلمانية

- 41- يتمثل أحد أغراض الاتفاقية، عملاً بالمادة 1 منها، في تعزيز النزاهة والمساءلة والإدارة السليمة للشؤون العمومية والممتلكات العمومية. وفي هذا الصدد، تؤدي البرلمانات الوطنية وسائر الهيئات التشريعية دوراً رئيسياً من خلال اضطلاعها، عند الاقتضاء، بمهام مراجعة إدارة الأموال العمومية والرقابة عليها.
- 42- وأكدت عدة دول أطراف أن مبدأ فصل السلطات مكرس في دساتيرها أو في صكوكها القانونية الأسمى أو غير ذلك من الصكوك القانونية التأسيسية. ويكفل هذا المبدأ قدرة البرلمانات والهيئات التشريعية على تنفيذ ولاياتها التمثيلية والتشريعية والرقابية. وأبلغت دول أطراف عن اعتماد تدابير مختلفة لتعزيز دور البرلمانات الوطنية في منع الفساد ومكافحته بغية ضمان الامتثال التام للاتفاقية.
- 43- وأشارت عدة دول أطراف إلى أن الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية في الحكومة مكون حاسم في نظام الضوابط والموازنين، وهو عنصر مهم في تعزيز النزاهة والمساءلة وفضح المخالفات والفساد في المؤسسات العامة.
- 44- ولاحظت معظم الدول الأطراف المبلغة أن دور برلماناتها وسائر هيئاتها التشريعية يشمل الرقابة على السلطة التنفيذية ومساءلتها فيما يتعلق بإدارة الأموال العمومية. وقد أشارت الردود الواردة من الدول الأطراف إلى مجموعة من ولايات الرقابة ومهامها، يتراوح نطاقها من مراجعة الميزانيات السنوية المقترحة إلى إجراء التحقيقات بشأن الاستخدام الفعال والمناسب للأموال العمومية. كما سلطت دول أطراف الضوء على أهمية تقييد أعضاء البرلمانات وسائر الهيئات التشريعية بالسلوك الأخلاقي، وإشراك المجتمع المدني وعموم الجمهور في الأنشطة البرلمانية واتخاذ القرارات.

1- شفافية الميزانية والمساءلة في إدارة الأموال العمومية

- 45- بموجب الفقرة 2 من المادة 9 من الاتفاقية، تلتزم كل دولة طرف، وفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، بتدابير مناسبة لتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الأموال العمومية. وتشمل هذه التدابير إجراءات لاعتماد الميزانية الوطنية، والإبلاغ عن الإيرادات والنفقات في حينها، ونظاماً يتضمن معايير للمحاسبة ومراجعة الحسابات وما يتصل بذلك من رقابة. وأبلغت عدة دول أطراف عن الدور الذي تؤديه البرلمانات وسائر الهيئات التشريعية في تعزيز شفافية الميزانية والمساءلة في إدارة الأموال العمومية، وهو ما يسهم في التنفيذ الفعال للمادة 9 من الاتفاقية.
- 46- وتشمل بعض التدابير التي استبانتها الدول الأطراف القدرة على تقديم أسئلة إلى أعضاء الحكومة بموجب الحق في استجواب الحكومة أو حق معادل؛ ووضع اشتراطات إعداد التقارير المالية وغيرها من التقارير فيما يتصل باستخدامات محددة للأموال العمومية من قبل السلطة التنفيذية؛ وإنشاء لجان برلمانية وهيئات رقابة متخصصة لتوفير التدقيق والخبرات بشأن المسائل المتعلقة بميزانية الدولة واستخدام الأموال العمومية.
- 47- وأفادت النمسا بأن المكتب البرلماني المعني بالميزانية بذل جهوداً متزايدة من أجل تعزيز شفافية المالية العامة وجعلها أيسر فهماً للمجتمع المدني. وتشمل تلك الجهود تعزيز سبل الاطلاع على التقارير والتحليلات التي يصدرها المكتب، واستخدام الرسوم البيانية لشرح المسائل المعقدة للجمهور بصورة أفضل.

- 48- وأشارت بنى إلى أن مبدأ فصل السلطات مكرس في دستورها. وبناء على ذلك، يحق لبرلمان البلد رصد الإجراءات التي تتخذها الحكومة وطرح تساؤلات بشأنها، بما في ذلك الإجراءات المتخذة لإدارة الأموال العمومية ومنع الفساد ومكافحته.
- 49- وسلطت شيلى الضوء على أن تقريراً بشأن تنفيذ الميزانية يُرسل سنوياً إلى المؤتمر الوطني لاستعراضه وتقييمه.
- 50- وأشارت كوبا إلى أن نظامها لمراقبة الإنفاق العام ينص على أن تقدم وزارة المالية تقريراً سنوياً عن تنفيذ الميزانية المعتمدة إلى الجمعية الوطنية.
- 51- وأفادت ألمانيا بأن الرقابة البرلمانية تستند إلى مبدأ فصل السلطات. وتتصعد حقوق على الأداء الفعال للرقابة البرلمانية، بما في ذلك الحق في استجواب الحكومة، الذي يمكن أعضاء البرلمان من توجيه أسئلة إلى الحكومة وتلقي معلومات منها، والحق في مساءلة أعضاء الحكومة والاتصال بهم والاستماع إليهم. وتمثل لجنة التحقيق البرلمانية أحد أشكال التدقيق في عمل السلطة التنفيذية.
- 52- وذكرت إندونيسيا أن مجلس مراجعة الحسابات ينسق عمله مع لجنة المساءلة المعنية بمالية الدولة التابعة لمجلس النواب، بغية تعزيز الرقابة على الميزانية. كما أنشأ مجلس النواب مركزاً للدراسات بشأن المساءلة المالية للدولة، وذلك بهدف توفير خبرات إضافية لدعم الشفافية والمساءلة في إدارة الأموال العمومية والرقابة عليها.
- 53- وأشارت الكويت إلى أن بإمكان أعضاء مجلس الأمة الاعتماد على أدوات رصد متنوعة، بما في ذلك الأدوات المنبثقة عن المادتين 99 و100 من الدستور، حيث ذكر أن بإمكان كل عضو في مجلس الأمة توجيه الأسئلة إلى مجلس الوزراء وفردى الوزراء وإجراء المقابلات معهم بغية استيضاح المسائل التي تدخل في نطاق اختصاصهم.
- 54- وأفادت لكسمبرغ بأن برلمانها أنشأ لجنة دائمة لمراقبة تنفيذ الميزانية، يترأسها رئيس المعارضة. وأضاف أن اللجنة لديها القدرة على رصد أعمال إعداد مشاريع البنية التحتية الجديدة وعرضها. ويتوقع من وزارة الأشغال العامة أن ترفع إلى لجنة الأشغال العامة في البرلمان قائمة بالمشاريع ذات الأولوية التي ستنفذها الدولة، والتي تزيد كلفتها عن 10 ملايين يورو. وتتولى اللجنة مهمة مراجعة تلك القائمة وتعد مناقشة بشأنها في البرلمان. أما فيما يتعلق بالمشاريع التي ستتكلف أكثر من 40 مليون يورو، فتلتزم الوزارة المعنية بتقديم طلب مفصل إلى البرلمان لمراجعته والموافقة عليه.
- 55- وسلطت المكسيك الضوء على أن مجلس النواب ملزم بواجب الشفافية، الذي يشمل نشر معلومات عن نتائج الإرساء المباشر للعقود العمومية، ونشر تقرير نصف سنوي عن استخدام الموارد المالية من جانب الهيئات الحكومية والمفوضيات واللجان والمجموعات البرلمانية ومراكز الدراسات وهيئات البحوث.
- 56- وأشارت مقدونيا الشمالية إلى أن المكتب الحكومي لمراجعة الحسابات يعد تقرير مراجعة عن الميزانية ويقدمه إلى الجمعية الوطنية لمراجعته. ويتوقع من الحكومة أن تقدم إلى الجمعية الوطنية مشروع الميزانية للسنة التقويمية التالية في موعد أقصاه 15 تشرين الثاني/نوفمبر من كل عام.
- 57- وأفادت عمان بأنه، عملاً بالمادة 56 من قانون مجلس عمان، زُوِّد المجلس بسبع وسائل وأدوات لممارسة مهامه الرقابية البرلمانية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، إصدار البيانات العاجلة، وطلب الإحاطات، وإجراء التحقيقات، ومناقشة البيانات والتقارير الوزارية المقدمة إليه. وتتص اللوائح الداخلية للمجلس على الإجراءات والجدول الزمني التي يتعين على رئيس المجلس وأعضائه مراعاتها عند ممارسة هذه المهام. وعلى وجه التحديد، يمكن لمجلس الشورى، وهو الغرفة الأولى من مجلس عمان، أن يمارس مهمة التحقيق

المسندة إليه عن طريق دعوة مسؤولي الكيانات الحكومية إلى مناقشة أداء الهيئات التي يرأسونها وتوضيحه، وتقديم توضيحات بشأن البيانات والتقارير المقدمة من الوزراء إلى المجلس.

58- وأشارت المملكة العربية السعودية إلى أن مجلس الشورى مسؤول عن تلقي الميزانية العامة المقترحة من الدولة وتقارير النفقات السنوية المقدمة من مختلف الوزارات. ويراجع مجلس الشورى أعمال الإدارة المتوقعة للميزانية ويناقشها ويقدم توصيات بشأنها. وتتلقى اللجنة المالية بمجلس الشورى تقارير من وزارة المالية والبنك المركزي السعودي وهيئة السوق المالية وهيئة العامة للزكاة والدخل وهيئة العامة للجمارك والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي والمؤسسة العامة للتقاعد والصندوق السعودي للتنمية.

59- وأكدت سلوفاكيا أن الحكومة تقدم الميزانية السنوية المقترحة للإدارة العامة وكذلك الميزانية المقترحة للدولة لفترة ثلاث سنوات إلى الجمعية الوطنية. وتناقش الجمعية الوطنية الميزانيتين المقترحتين وتعتمدتهما بإصدار قانون ينظم أيضا حدود نفقات ميزانية الدولة، والحد الأقصى لعجز الميزانية أو الحد الأدنى لفائضها إذا لم تكن الإيرادات والنفقات العمومية متوازنة.

60- وأشارت سلوفينيا إلى أن جمعيتها الوطنية تمارس مهام الإشراف وفقا لمبدأ فصل السلطات ونظام الضوابط والموازن. وتشمل هذه المهام إجراء التحقيقات البرلمانية ومناقشة التقارير المنتظمة، بما في ذلك التقارير السنوية، المتعلقة بعمل كيانات الدولة وتمويلها.

61- وأفادت الولايات المتحدة بأن رقابة الكونغرس تطوي على نظام من اللجان ذات الصلاحيات المفوضة ودعم مقدم من الوكالات والمكاتب الاتحادية. ومن الأمثلة على ذلك مجلس المفتشين العامين للنزاهة والكفاءة، الذي يقدم تقارير منتظمة إلى الكونغرس عن المسائل المتعلقة بالرقابة. ويتألف المجلس من مفتشين عامين يتمتعون بحماية خاصة لضمان استقلالهم، وصلاحيات واسعة لمراجعة حسابات الوكالات الحكومية والتحقيق معها. ومن الأمثلة الأخرى على ذلك مكتب مساءلة الحكومة، الذي يضطلع بدور حاسم في دعم مسؤوليات الرقابة المنوطة بالكونغرس. ويدعم هذا المكتب رقابة الكونغرس عن طريق مراجعة حسابات عمليات الوكالات لتحديد ما إذا كانت الأموال الاتحادية قد أنفقت بكفاءة وفعالية؛ والتحقيق في الادعاءات بوجود أنشطة غير قانونية وغير سليمة؛ والإبلاغ عن مدى نجاح البرامج والسياسات الحكومية في تحقيق أهدافها؛ وإصدار القرارات والآراء القانونية. وبالإضافة إلى ذلك، تتألف عملية وضع الميزانية من خمس مراحل، تخضع كل منها لإجراءاتها الخاصة على النحو المبين في قانون الميزانية، ولقواعد مجلس النواب ومجلس الشيوخ، وغيرها من النظم الأساسية ذات الصلة. والمراحل الخمس هي: (أ) تقديم الرئيس لمشروع الميزانية؛ (ب) اعتماد قرار الميزانية؛ (ج) إقرار مشاريع قوانين الاعتمادات؛ (د) النظر في التشريعات التوفيقية؛ (هـ) النظر في تشريعات الإذن. ويتوقع من وزارة الخزانة أن تقدم، بالتعاون مع مكتب الإدارة والميزانية، بيانا ماليا مدققا عن السنة المالية السابقة إلى الرئيس والكونغرس، يشمل جميع حسابات السلطة التنفيذية وما يرتبط بها من أنشطة. ويستند التقرير المالي إلى البيانات المالية المدققة من قبل وكالات اتحادية معيّنة تحديدا.

2- قواعد السلوك والأخلاقيات

62- تنص المادة 2 من الاتفاقية على أن عبارة "موظف عمومي" تشمل "أي شخص يشغل منصبا تشريعيًا أو تنفيذيًا أو إداريًا أو قضائياً لدى دولة طرف، سواء أكان معيناً أم منتخبا، دائماً أم مؤقتاً، مدفوع الأجر أم غير مدفوع الأجر، بصرف النظر عن أقدمية ذلك الشخص". ومن ثم، يُعتبر أعضاء البرلمانات الوطنية أو الهيئات التشريعية الأخرى موظفين عموميين بموجب الاتفاقية. ولذلك، فإن أحكام الاتفاقية التي يُشار فيها إلى الموظفين العموميين تنطبق على أعضاء البرلمان أو غيرهم من المشرعين. ويشمل ذلك المادة 8 من الاتفاقية، المتعلقة بمدونات قواعد سلوك الموظفين العموميين.

- 63- وأفادت معظم الدول الأطراف بأن مدونات قواعد السلوك أو مدونات الأخلاقيات قد اعتمدت بالفعل أو هي قيد الإعداد. وأشارت عدة دول أطراف إلى أن تطبيق مدونة قواعد السلوك أو الأخلاقيات على جميع الموظفين العموميين وموظفي الخدمة المدنية والموظفين العاملين في المؤسسات العمومية وغيرها من المؤسسات يشمل أيضا أعضاء البرلمانات وسائر الهيئات التشريعية وممثليها وموظفيها.
- 64- غير أن عدة دول أطراف شددت على ضرورة فرض واجبات والتزامات ومعايير أخلاقية إضافية على أعضاء برلماناتها وسائر هيئاتها التشريعية وممثليها وموظفيها. وأفادت عدة دول أطراف بإعداد مدونات قواعد سلوك وأخلاقيات محددة لهؤلاء الموظفين، تجسد المعايير الدولية والعادات المحلية والقيم الأخلاقية.
- 65- وأشارت النمسا إلى أن جميع المجموعات البرلمانية اتفقت، عقب العمل الأولي الذي اضطلعت به المجموعة البرلمانية المعنية، على مدونة قواعد سلوك لأعضاء البرلمان تتضمن لمحة عامة عن التشريعات وقواعد السلوك العامة المعمول بها. ومن المتوقع أن تُعتمد المدونة في عام 2021.
- 66- وأكدت اليوسنة والهرسك أن الجمعية البرلمانية اعتمدت مدونة قواعد سلوك لأعضائها، تحدد المبادئ الأخلاقية ومعايير السلوك. وتحظر المدونة تضارب المصالح المباشر أو غير المباشر، وأي سلوك يرقى إلى مستوى الفساد. ويمكن لأي عضو في البرلمان الإبلاغ عن حالات الإخلال بقواعد المدونة. واللجنة المشتركة لحقوق الإنسان، التابعة للجمعية البرلمانية، هي المسؤولة عن إنفاذ المدونة وفرض الجزاءات. وتعتمد الجمعية البرلمانية تقارير سنوية عن تنفيذ المدونة.
- 67- وأفادت كوبا بأن مدونة قواعد السلوك لمسؤولي الدولة والحكومة أصبحت سارية المفعول منذ تموز/ يوليه 1996.
- 68- وأفادت تشيكيا بأنه يجري حاليا إعداد مدونة قواعد سلوك لأعضاء مجلس النواب، بمساعدة إدارة تضارب المصالح ومكافحة الفساد التابعة لوزارة العدل.
- 69- واسترعت ألمانيا الانتباه إلى الجلسة العامة للبرلمان، التي عززت مدونة قواعد السلوك الخاصة به عن طريق فرض عقوبات إدارية على أعضاء البرلمان الذين لم يبلغوا عن تبرعات أو قبلوا بدلات أو مزايا مالية غير مسموح بها. وقد تعززت مؤخرا الشعبة المسؤولة عن تنفيذ مدونة قواعد السلوك عن طريق استحداث منصب رفيع دائم.
- 70- ونوهت لكسمبرغ باعتماد مدونة قواعد سلوك ونزاهة لأعضاء البرلمان في عام 2014، بغية إدارة تضارب المصالح وتنظيم تلقي الهدايا وغيرها من المزايا. وعززت المدونة نظام إقرارات الذمة المالية الذي أنشئ في عام 2004 لأعضاء البرلمان. ويفضل تعديل أدخل في عام 2018، تسمح المدونة لأي فرد بإبلاغ رئيس مجلس النواب بما قد يشتبه فيه من مخالفات تتعلق بإقرارات الذمة المالية.
- 71- وأشارت موريشيوس إلى أن اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد قدمت إلى مكتب رئيس الوزراء مشروع مدونة سلوك لأعضاء الجمعية الوطنية، تماشيا مع البرنامج الحكومي للفترة 2015-2019.
- 72- وسلطت المكسيك الضوء على أن لجنة مكافحة الفساد والشفافية ومشاركة المواطنين تعد اقتراحا بوضع مدونة قواعد سلوك لأعضاء مجلس الشيوخ. ويهدف ذلك الاقتراح إلى تحسين الامتثال للمادة 8 من الاتفاقية ومن المتوقع تقديمه إلى مجلس الشيوخ في وقت قريب.
- 73- وأشارت مقدونيا الشمالية إلى اعتماد مدونة أخلاقيات لأعضاء الجمعية الوطنية في حزيران/يونيه 2018، وتعديلها في كانون الثاني/يناير 2019. وقد صُممت المدونة لأعضاء الجمعية الوطنية بغية إعلاء المبادئ والقواعد الأخلاقية ومعايير السلوك الأساسية. وتنص المدونة على منع حالات تضارب المصالح، وحظر الفساد وقبول الهدايا، والانضباط في الميزانية والنظام المالي بغية إدارة الأموال العمومية على نحو سليم. ولجنة القواعد الإجرائية

والمسائل المتعلقة بحصانة الولاية، التابعة للجمعية الوطنية، مسؤولة عن تحديد الانتهاكات وفرض الجزاءات، مثل التوبيخ على حالات الإخلال البسيطة أو التوبيخ العلني على حالات الإخلال الخطيرة.

74- وأفادت رومانيا بأنه يجري إعداد مدونة قواعد سلوك للبرلمانيين بالتشاور مع رئيس الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا.

75- وأفادت سلوفينيا بأن الجمعية الوطنية، وهي ملزمة بأحكام قانون النزاهة ومنع الفساد لسنة 2010، بصيغته المعدلة في عامي 2011 و2020، اعتمدت مدونة لقواعد السلوك في عام 2020 تكمل خطة النزاهة لعام 2011. وتتص المدونة على المبادئ الأخلاقية التي يجب على النواب التقيد بها. ويناقش مجلس رئيس الجمعية الوطنية أي سلوك يُعتبر غير أخلاقي أو حالات الإخلال بقواعد المدونة في جلسات مغلقة. ويجب أن تُقدم حالات الإخلال المشتبه فيها إلى مجلس رئيس الجمعية الوطنية من قِبل رئيس الجمعية الوطنية أو أحد نوابه. وتُقيد إمكانية الوصول إلى الوثائق والأدلة المستخدمة لتحديد ما إذا كان الإخلال قد وقع، وهي غير متاحة للجمهور. وعقب التقيُّن من وقوع الإخلال، يلزم أن تصوّت الجمعية الوطنية بالموافقة بأغلبية الثلثين لكي يتمكن مجلس الرئيس من فرض أحد الجزاءات المنصوص عليها في المدونة. وتتراوح الجزاءات بين التوبيخ غير المعلن في حالات الإخلال البسيطة والتوبيخ المعلن على الموقع الشبكي للجمعية الوطنية في حالات الإخلال الخطيرة. وفي حالة تكرار وقوع حالات إخلال خطيرة، يعلن عنها في الدورة التالية للجمعية الوطنية.

76- وأكدت تايلند أن مجلسي الشيوخ والنواب على السواء اعتمدا مدونات لقواعد السلوك والأخلاقيات وآليات لرصد تنفيذها. وفي عام 2020، أصدر مجلس الشيوخ قواعد إجرائية بشأن مدونة قواعد السلوك لأعضاء المجلس ولجانه. واعتمد مجلس النواب لائحة مدونة قواعد السلوك للنواب واللجنة لسنة 2020، التي تُلزم النواب بواجبات محددة في المداولات المجراة بشأن أي تشريعات أو اقتراحات أو استجابات أو شكاوى.

77- وبينت الولايات المتحدة أن مجلس الشيوخ ومجلس النواب على السواء لديهما لجنة للأخلاقيات، هي صاحبة الاختصاص الحصري فيما يخص تفسير مدونة السلوك الرسمي في كل من المجلسين المعنيين. وتُكلف لجنة الأخلاقيات بتفسير القواعد الأخلاقية المعمول بها في المجلسين وإنفاذها. وتوفر اللجانان التدريب والمشورة والتنقيف للأعضاء والمسؤولين والموظفين؛ وتستعرضان جميع إقرارات الذمة المالية وتصدقان عليها؛ وتجريان التحقيقات في ادعاءات سوء السلوك والإخلال بالقواعد والقوانين والمعايير المنظمة للسلوك.

3- "البرلمان المفتوح" ومشاركة المجتمع المدني

78- تقتضي المادة 10 من الاتفاقية أن تتخذ الدول الأطراف ما قد يلزم من تدابير لتعزيز الشفافية في إدارتها العمومية، بما في ذلك فيما يتعلق بكيفية تنظيمها واشغالها وعمليات اتخاذ القرارات فيها. وبالإضافة إلى ذلك، تنص المادة 13 من الاتفاقية على أن تتخذ الدول الأطراف تدابير لتشجيع أفراد وجماعات لا ينتمون إلى القطاع العام، مثل المجتمع الأهلي والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي، على المشاركة النشطة في منع الفساد ومحاربه. وينبغي تدعيم هذه المشاركة عن طريق تعزيز الشفافية في عمليات اتخاذ القرار وتشجيع إسهام الناس فيها، وضمان تيسر حصول الناس فعليا على المعلومات، وتدابير أخرى. وأبلغت عدة دول أطراف عن قوانين وسياسات ومبادرات تهدف إلى تعزيز انفتاح البرلمانات الوطنية وسائر الهيئات التشريعية على المجتمع المدني وعموم الجمهور.

79- وأفادت المكسيك بأن مجلس شيوخها نظّم مؤتمرا وعدة حلقات عمل بشأن موضوع "البرلمان المفتوح". وجمعت حلقتا عمل منها ممثلين عن المجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية من أجل وضع خطة عمل ومقترحات تهدف إلى زيادة مشاركة الجمهور في العملية التشريعية، وخصوصا فيما يتصل بمسائل العمل. وتتاح لمجلس النواب آليات تمكنه من تيسير مشاركة المجتمع المدني في العملية التشريعية ورصد

الإجراءات التي يتخذها المشرعون وتقييمها. وبمبادرة من مجلس التنسيق السياسي التابعة لمجلس الشيوخ، أنشئت لجنة البرلمان المفتوح ومشاركة المواطنين التابعة لمجلس النواب.

80- وأكدت مقدونيا الشمالية أن أنشطة الجمعية الوطنية تُبث عن طريق قناة تلفزيونية معينة تُذاع عليها أيضا برامج للتربية الوطنية تهدف إلى إعلام المجتمع المدني وتثقيفه بشأن الحياة السياسية. كما يمكن للمجتمع المدني ووسائل الإعلام متابعة دورات الجمعية الوطنية وهيئاتها الفرعية من شرفات الجمعية الوطنية.

81- وسلطت الولايات المتحدة الضوء على أنه بمجرد عرض مشاريع القوانين على مجلسي الشيوخ والنواب، فإنها تتاح للجمهور. وجميع جلسات الاستماع التي تعقدها اللجان تقريبا علنية. وتتاح للجمهور تسجيلات فيديو أو تسجيلات صوتية أو محاضر لاجتماعات اللجان. وأثناء انعقاد الكونغرس، تُنشر محاضر حرفية موضوعية للإجراءات في سجل الكونغرس. وتعلن نتائج التصويت أنيا على شاشة التلفزيون ومن خلال البث الشبكي. وفي وقت لاحق، تُتاح للجمهور، من خلال المواقع الشبكية ذات الصلة، سجلات تصويت كل عضو من أعضاء مجلس الشيوخ أو النواب على كل نص تشريعي.

دال- الحوار والتعاون بين البرلمانات

82- شددت دول أطراف كثيرة، بما فيها إندونيسيا، والبوسنة والهرسك، وتايلند، ورومانيا، وسلوفينيا، ولاتفيا، ومقدونيا الشمالية، والمكسيك، والمملكة العربية السعودية، وموريشيوس، على أهمية الحوار بين البرلمانات والتعاون الإقليمي والأقليمي. واعتُبرت المنابر التي توفرها الجمعيات والمنظمات البرلمانية المشتركة أساسية لتبادل الممارسات الجيدة والمعلومات.

83- وأفادت البوسنة والهرسك بأنه عقب توقيعها على ميثاق المنظمة العالمية للبرلمانيين المناهضين للفساد في عام 2016، أنشئ فرع لتلك المنظمة في الجمعية البرلمانية في البلد.

84- وأشارت إندونيسيا إلى أن مجلس نوابها يتفاعل بنشاط مع عدة منظمات برلمانية مشتركة، مثل الاتحاد البرلماني الدولي والمنظمة العالمية للبرلمانيين المناهضين للفساد. كما أن عددا من أعضاء مجلس النواب أعضاء في المنظمة العالمية للبرلمانيين المناهضين للفساد وفرعها الإقليمي، منظمة "برلمانيو جنوب شرق آسيا لمكافحة الفساد". ورئيس لجنة التعاون البرلماني المشترك في إندونيسيا هو نائب الرئيس الحالي للمنظمة العالمية للبرلمانيين المناهضين للفساد ورئيس منظمة "برلمانيو جنوب شرق آسيا لمكافحة الفساد". وقد ألقى رئيس اللجنة كلمة بشأن الإفصاح عن الموجودات، وتمويل الأحزاب السياسية، والملكية النفعية، وحماية المبلغين عن المخالفات في جلسة الاستماع البرلمانية المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي التي عُقدت في عام 2021. وفي عام 2016، استضاف مجلس النواب، بالتعاون مع المنظمة العالمية للبرلمانيين المناهضين للفساد ومؤسسة وستمنستر للديمقراطية، حلقة عمل لمناقشة كتيّب يتناول دور البرلمان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بعنوان *Parliament's Role in Implementing the Sustainable Development Goals*، أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة العالمية للبرلمانيين المناهضين للفساد والبنك الإسلامي للتنمية. وقد تُرجم الكتيّب إلى اللغة الإندونيسية ووُزِع على أعضاء مجلس النواب. وفي ظل القيادة الإندونيسية، تعكف منظمة برلمانيو جنوب شرق آسيا لمكافحة الفساد على إعداد برنامج يهدف إلى ربط التدابير المنصوص عليها في الاتفاقية بالتشريعات الوطنية القائمة، واستكشاف التحديات وتقديم توصيات بشأنها بغية تنفيذ الاتفاقية تنفيذا كاملا. كما أنشأ مجلس النواب برامج تعاون برلماني ثنائية. فعلى سبيل المثال، أُقيم تعاون مع برلمان أستراليا فيما يتصل بتبادل المعلومات والممارسات الجيدة بشأن التدقيق في الإنفاق الحكومي.

- 85- وأفادت لاتفيا بأنها عضو نشط في الاتحاد البرلماني الدولي، وأنها أنشأت 53 مجموعة لتعزيز التعاون مع البرلمانات الأجنبية.
- 86- وأشارت موريشيوس إلى أنها، من خلال اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد، عضو نشط في الشبكة الفرنكوفونية للأخلاقيات البرلمانية والسلوك المهني، وهي رابطة من المنظمات والمؤسسات تشجع على تبادل الممارسات الجيدة، وتعزز النزاهة فيما بين أعضاء البرلمانات في البلدان الناطقة بالفرنسية.
- 87- وأفادت المكسيك بأن مجلس النواب يتفاعل بنشاط مع أعضاء البرلمانات من جميع أنحاء العالم من خلال الاتحاد البرلماني الدولي. ويهدف هذا التفاعل إلى تبادل الممارسات الجيدة المتعلقة بالتشريعات، وضوابط الاستعراض والرقابة، وكذلك تعزيز التنسيق والتعاون مع الهيئات الوطنية والإقليمية والأقاليمية العاملة في مجال منع الفساد ومكافحته. وقد أعد مجلس النواب، من خلال مشاركته النشطة في مختلف اللجان الدائمة في برلمان أمريكا اللاتينية، مشاريع ومقترحات بشأن قوانين نموذجية تهدف إلى التصدي للفساد. كما يشارك مجلس النواب بنشاط في شبكة برلمانات القارة الأمريكية (ParlAmericas)، وهي شبكة مستقلة تتألف من الهيئات التشريعية الوطنية في 35 دولة من أمريكا الشمالية والوسطى والجنوبية، وتستضيف شبكة البرلمان المفتوح التي تهدف إلى تعزيز الانفتاح التشريعي من خلال زيادة الشفافية والحصول على المعلومات، ومساءلة المؤسسات، ومشاركة المجتمع المدني في صنع القرار في البرلمان. وأقام مجلس النواب شراكة ثنائية مع برلمان الدانمرك لتبادل المعلومات والخبرات.
- 88- وأفادت مقدونيا الشمالية بأن الجمعية الوطنية أنشأت وفوداً دائمة لدى مختلف الجمعيات البرلمانية الدولية. ويتوقع من تلك الوفود الدائمة أن تقدم تقريراً سنوياً عن أنشطتها الدولية واستنتاجاتها إلى رئيس الجمعية الوطنية، الذي يقدم بعد ذلك التقرير إلى أعضاء الجمعية، وإلى بعض هيئات الدولة ومؤسساتها الأخرى، حيثما ينطبق ذلك.
- 89- وأشارت رومانيا إلى أن برلمانها ممثل في الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، وأنه استضاف عدة اجتماعات للتعاون البرلماني المشترك، بما في ذلك اجتماع بين رئيس مجلس النواب ورئيس الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا. وأتاح ذلك الاجتماع فرصة لمناقشة مسائل مثل حصانة البرلمانيين وشفافية النشاط البرلماني ومدونات قواعد السلوك. كما يشارك برلمان رومانيا، من خلال وفد دائم، في أعمال فريق التدقيق البرلماني المشترك المعني بوكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون (اليوروبول)، وفي الاجتماعات البرلمانية المشتركة لتقييم أنشطة وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية (اليوروجست).
- 90- وأوضحت المملكة العربية السعودية أن مجلس الشورى في البلد عضو نشط في الاتحاد البرلماني الدولي والاتحاد البرلماني العربي. كما أنشأ مجلس الشورى مجموعات صداقة برلمانية تهدف إلى تقديم نماذج عملية للتعاون الرسمي وغير الرسمي بغية تعزيز العلاقات في جميع المجالات مع برلمانات البلدان الأخرى.
- 91- وأفادت سلوفينيا بأن عدة أعضاء في برلمانها أيضاً أعضاء في الشبكة البرلمانية العالمية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ويتفاعلون بنشاط في الفعاليات البرلمانية المشتركة التي تُنظَّم تحت رعاية الشبكة.
- 92- وأكدت تايلند أنها عضو نشط في الاتحاد البرلماني الدولي، حيث يشغل عدة أعضاء في برلمانها مناصب في اللجان الدائمة للاتحاد. وساهم برلمان تايلند في جلسة الاستماع البرلمانية المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي التي عُقدت في عام 2021، بشأن موضوع محاربة الفساد من أجل استعادة الثقة في الحكومة وتحسين آفاق التنمية. وصُمِّمت تلك الدورة للمساهمة في الإعلان السياسي للدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد، المقرر عقدها في الفترة من 2 إلى 4 حزيران/يونيه 2021.

ثالثاً - الاستنتاجات والتوصيات

- 93- أبرزت الردود التي تلقتها الأمانة من الدول الأطراف بوضوح اتساع نطاق النهج والتدابير المتخذة لترويج وتدعيم دور البرلمانات وسائر الهيئات التشريعية وتعزيز قدراتها. ومن بين التدابير المتخذة الأشيع ذكراً التدابير الرامية إلى تعزيز شفافية الميزانية وضمان المساءلة في إدارة الأموال العمومية؛ وتعزيز الإشراف البرلماني والرقابة البرلمانية؛ وتشجيع مبادرات "البرلمان المفتوح" ومشاركة المجتمع المدني في العملية التشريعية؛ ووضع واعتماد مدونات لقواعد السلوك والأخلاقيات تنطبق على جميع الموظفين العموميين وموظفي الخدمة المدنية، أو مصممة خصيصاً لأعضاء البرلمانات؛ ووضع واعتماد تشريعات تهدف إلى المساهمة في تحقيق التنفيذ الكامل للاتفاقية؛ والانخراط في التعاون الأقليمي والإقليمي؛ وتبادل الممارسات الجيدة والخبرات.
- 94- ونكتسي جميع هذه التدابير والمبادرات أهمية بالغة لفعالية البرلمانات الوطنية وسائر الهيئات التشريعية وقدرتها على منع الفساد ومكافحته.
- 95- ولعل الفريق العامل يود أن ينظر، ضمن إطار مناقشاته، في الكيفية التي يمكن بها للدول الأطراف أن تواصل تعزيز جهودها الرامية إلى ترويج وتعزيز دور البرلمانات وسائر الهيئات التشريعية في منع الفساد ومكافحته.
- 96- ولعل الفريق العامل يود أيضاً أن يناقش التحديات التي قد تؤدي إلى إضعاف قدرة البرلمانات وسائر الهيئات التشريعية على وضع تدابير فعالة لمكافحة الفساد أو تنفيذها أو الإبقاء عليها على نحو يكفل التنفيذ الكامل للاتفاقية.
- 97- ولعل الفريق العامل يود كذلك أن يوصي بأن تواصل الدول الأطراف تشجيع تبادل الممارسات الجيدة والمعلومات المتصلة بتعزيز برلماناتها وسائر هيئاتها التشريعية من خلال التفاعل بنشاط مع الجمعيات والمنظمات البرلمانية العالمية والإقليمية، والدخول في اتفاقات مع البرلمانات والهيئات التشريعية للدول الأطراف الأخرى.
- 98- ولعل الفريق العامل يود أن يطلب إلى الأمانة أن تواصل جهودها لجمع معلومات عن الممارسات الجيدة المتصلة بدور البرلمانات الوطنية وسائر الهيئات التشريعية بغية تعزيز تنفيذ الاتفاقية، وخصوصاً في سياق دورة الاستعراض الثانية الجارية لآلية استعراض التنفيذ.
- 99- ولعل الفريق العامل يود أن يشجع الدول الأطراف على تزويد الأمانة بالموارد اللازمة للتنفيذ الكامل للقرار 14/8 الصادر عن مؤتمر الدول الأطراف، ووضع خلاصة وإفية للممارسات الجيدة فيما يتعلق بدور البرلمانات وسائر الهيئات التشريعية في منع الفساد ومكافحته.